الاسم: عبدالغني أحمد عبدالله دومان

عنوان الدراسة: "المحاسبة عن المخاطر المصرفية والملاءة المالية في المصارف الإسلامية"

إشراف: الدكتور علي نبوي زين الدين أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد.

الدكتور عبد اللاه فراج عبدالرحيم مدرس المحاسبة والمراجعة.

"ملخص"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة النشاط والمخاطر في المصارف الإسلامية، ومناقشة الأساليب المتبعة في قياس المخاطر المصرفية والتنبؤ بها في الأدب الإداري والمحاسبي والعلاقة بين هذه المخاطر والملاءة المالية، هذا فضلا عن قواعد ومتطلبات الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية للبنوك كما وردت في معايير ومتطلبات المحاسبة الدولية والإسلامية، والوقوف على ماهية القواعد المطبقة في المصارف الإسلامية بشأن قياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية والإفصاح عنها ومدى ملاءمة هذه القواعد لطبيعة هذه المصارف وما يميزها عن البنوك التقليدية، و قياس مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لأهمية المعلومات المتعلقة بقياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية للبنوك الإسلامية ومدى كفاية هذه المعلومات والتي يتم الإفصاح عنها في ترشيد ما يتخذونه من قرارات، كما استهدفت الدراسة اقتراح نموذج لقياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية للمصارف الإسلامية يتلاءم وطبيعة نشاط هذه المصارف.

واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على:

١. إجراء دراسة مقارنة بين المصارف في البيئات المصرية واليمنية والإماراتية بغرض الوقوف على ماهية القواعد المطبقة في المصارف الإسلامية بشأن قياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية والإفصاح عنها ومدى ملاءمة هذه القواعد لطبيعة ما تقوم به من نشاط.
٢. لقياس مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لأهمية المعلومات المتعلقة بقياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية للبنوك الإسلامية ومدى كفاية هذه المعلومات والتي يتم الإفصاح عنها في ترشيد ما يتخذونه من قرارات، تم صياغة ثلاثة فروض تم اختبارها احصائيا.
٣. مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية والملاءة المالية في تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة للوقوف على مدى كفايتها لتوفير احتياجات مستخدميها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: نظرا لأن المصارف الإسلامية التي شملتها الدراسة تطبق حاليا متطلبات لجنة بازل(١و٢) في قياس المخاطر المصرفية والملاءة المالية معبرا عنها بكفاية رأس المال، تلك المتطلبات التي أعدت أصلا للتطبيق في البنوك التقليدية دون البنوك الإسلامية التي تقوم بتلقي الأموال وتوظيفها وفقا للقاعدة الفقهية "الغنم بالغرم" أي بمعنى مشاركة المودعين لمساهمي البنك في اقتسام العوائد والمخاطر وعليه اقترح الباحث نموذجا يمكن تطبيقه في هذه المصارف يتبنى وجهة نظر المساهمين والمودعين أصحاب حسابات الاستثمار كأرباب رأس مال.